من المرتزقة لم يمنع الجهاد والا منع وقيل ان كان محل قبل عوده منع واما السفر
الذي لا تعلب فيه الخطر فلا منع فيه مطلقا قطعا قال وحرم جهاد
الا باذن ابويه اذا كانا مسلمين هذا هو المانع الرابع وهو عدم رضى الوالدين ممن
والداه او احدهما حي لا يجوز له السفر للجهاد الا باذنهما او اذنه لانه فرض كفاية
وبرهما فرض عين وفي الصحيحين ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم يستاذنه
في الجهاد فقال الك والدان قال نعم قال ففيهما فجاهد وفي رواية في داود كيف
تركتها قال بكيان قال ارجع اليهما فاضحكهما كما ابكيتهما وحاجة السيد والمعاون
بن جاهمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستشيره في الجهاد فقال له صلى الله
عليه وسلم الك والدة قال نعم قال الزمها فان الجنة تحت رجليها
رواه الحاكم وقال صحيح وفي صحيح مسلم ان رجلا قال يا رسول الله اني اريد الهجرة
والجهاد قال هل لك من والديك احد قال نعم كلاهما قال فتبتغي الاجر من الله قال نعم
قال فارجع الى والديك فاحسن صحبتهما فجعل المكون مع الابوين افضل من الكون
معه في الجهاد والمجاهد والجدات كالابوين ولو مع وجود هما في الاصح لان السفه
لا تخلف والمراد الرقيق كالحر على الصحيح واحترز بالمسلمين عن الكافرين فلا يجب
استيذانهما لان عبد الله بن عبد الله بن ابي سلول كان يغزو مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومعلوم ان اباه كان يكره ذلك ولذلك قال الشافعي في الام اذا علم من والدين
نفاقا لم يكن له عليه طاعة ولو كان الابن عبدا والابوين حران فالاعتبار باذن السيد
وان كان متعلقا برقبته السيد والابوين فان اذنوا جميعا جاهد والا فلا
قال لا سفر لتعلم فرض عين فيسافر لغير اداء دينه حيث لا جد من يعلمه اياه
لاضطرار اليه لحج تصدق عليه كل اولي لان الحج على التراخي وفي وجه غريب لها منعه
قال وكذا كفاية في الاصح المراد انه خرج لطلب درجة الفتوى
وفي الجاحه مستعل بها فقيل لها المنع كالجهاد والاصح خلافه لان الحج على التكلف يعيد
والعلم فرض في الجملة ومنفعته عظيمة على جميع المسلمين وليس كالجهاد لانه لا خطر فيه
وعبر ان خلف الحكم باختلاف حال الولد فان كان ممن يرجى انتفاعه ونفعه قد يقصر
على حرفتها وان كان بخلاف ذلك رجح المنع وقيد العبراني ممن لا يمكنه التعلم في
بلده قال الرافعي وعلى هذا لا يعتبر ان يكفي ان يتوقع في السفر زيادة فراغ او ارشاد
استاذ او غيرهما فلم يعد الحكم في سفر التجارة على الا يمكن فيها بل الكفي توقع زيح
او رواج واشترط الرافعي في الخارج لطلب العلم ان يكون رشيدا واستظهر من الروضة
وفي فتاوى قاضي خان ان الامرد المحسن ابيه منعه من الخروج لذلك دون الملتحي

واما

واما سفر التجارة فان كان قصيرا جاز بلا اذن وان كان طويلا فان كان فيه خوف
ظاهر كركوب البحر والبراري المخطرة فهو كسفر الجهاد وان قل الامن فالاصح الجواز
بلا استيذان ولا منع لها واطلق القاضي القول بوجوب الاذن في الاسفار المباحة
وان الكافر في هذه الاسفار كالمسلم الا في الجهاد فلا استاذن كما تقدم قال
فان اذن ابواه والغريم ثم رجعوا اي وتعلم وجب الرجوع ان لم يحضر الصف اي وامن
على نفسه وماله والكسار قلوب المسلمين لان هذه الاعذار تمنع الوجوب وكذلك طريانها
كالعمى فان لم يمكن الانصراف للخوف وامكنه ان يقيم في قرية في الطريق الى ان يرجع الجيش
فيرجع معهم قال الامام الوجه ان يلزمه ذلك واشار الى احتمال اخر واثبتهما الرافعي
وجهين وفي قول لا يلزمه الانصراف بل يحرم كالمرأة اذا اذن لها في السفر وطلقت بعد
مفارقة البلد قال وان شرع في قتال حرم الانصراف لقوله تعالى اذا
لقيتم فئة فاثبتوا وقوله تعالى اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الادبار والثاني
يجب الانصراف كما قبل الشروع مراعاة لحق الابوين فانه فرض عين والجهاد فرض كفاية
والثالث تخير بين الانصراف والمصابرة لتعارض الامرين واختار القاضي والرابع
يجب الانصراف ان رجع صاحب الدين دون الابوين لعظم شان الدين وحاصل الخلاف في
الروضة اربعة اوجه وفي الشرح قولان ووجهان منتبهين هنا بالاظهر فيه نظر
فرع من شرع في القتال ولا عذر له تعين عليه ولا يجوز له الانصراف
والحق بعضهم به سائر فروض الكفايات وانبنى على ذلك ان المشتغل بالعلم اذا ايس
الرشد من نفسه هل يلزمه المقام فيه وجهان احدهما يمنع كالجهاد واصحهما لا لان الرجوع
انما حرم في الجهاد لخوف التحذيل والانكفاف عن القتال وليس في معناه وايضا كل مسالة
مستقلة بنفسها والجهاد خصلة واحدة ورجح الشيخ الاول وان المشتغل بالعلم له باعث
نفسي تحته على دوام الشيخ الاشتغال به لمحبته ثمرته والمقاتل ميله الى الجهاد ساعد
عن ذلك للكراهة الموت وشدة سكراته فوكل المشتغل بالعلم الى محبته كانه مهوم لا يشبع
وكلف القاتل بالثبات عند الممات الذي منه يفزع ولذلك قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم مداد العلما افضل من دم الشهدا قال الماوردي اذا رجا
الكفار ان يحلون بلدنا وكنا لو طلوا عليها وتركوا بها ولم يرحلوا وان تركوا على
خراب او جبل في دارنا لكنه بعيد عن البلد فالاصح عند المصنف انه كدخول البلد
واختار الامام مقابله قال فيلزم اهل الربع بالمكن لانهم دخولهم
دار الاسلام خطوا عظيما لا سبيل الى اهماله ولا بد من الجد في دفعه بما يمكن ويصير
الجهاد فرض عين وقبل كفاية فان امكن بالمهادنة لقتال وجب المكن حتى على فقير وولد